

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

فى الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السهنورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

محت بعنوان

دور الدولة فى الأزمة المالية العالمية

بين الأيدولوجيا

ومتطلبات الواقع العملى

إعداد

أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد السياسى والتشريعات الاقتصادية

عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

المقدمة

شهد ويشهد الاقتصاد الرأسمالي العالمي عدد من الأزمات الاقتصادية والمالية خلال العقدين الماضيين وحتى الآن . وبدأ بعض هذه الأزمات فى مناطق إقليمية معينة أو قطاعات اقتصادية بعينها كما حدث فى الأرجنتين والمكسيك وروسيا الاتحادية ودول آسيا وفى الولايات المتحدة أو فى قطاع يعرف بالاقتصاد الجديد أو مشكلة **Dot net.com** . والآن يعيش العالم بأسره وفى كل القطاعات أزمة اقتصادية شاملة وحادة وسريعة الانتشار وواسعة النطاق اشتعلت فى قطاع الرهونات العقارية الأمريكية رغم أنها كانت تتفاعل فى جسم الاقتصاد الأمريكى منذ سنوات ليست بالقصيرة وكأن الاقتصاد الرأسمالى هو اقتصادات أزمات بطبيعته .

والواقع أن الأزمة الاقتصادية المالية يشبهها البعض فى مداها وما يتوقع أن تسفر عنه من تداعيات اقتصادية واجتماعية بأزمة الكساد العظيم فى نهاية عشرينات القرن الماضى وإن كان البعض الآخر يتوقع أن تصل فى مداها إلى أبعد من ذلك فما زال زلزالها تتسع دوائر توابعه لتضم دولا جديدة ، وقطاعات عديدة كل يوم . لذا يتبارى الكثيرون فى إطلاق المسميات عليها بأنها " أزمة طاحنة " و " تسونامى السوق العقارية " ، ويطلقون على المشتقات المالية " أسهم الدمار الشامل " و"الرأسمالية المتوحشة والمفرطة" و"رأسمالية الكازينو" ... الخ . وهذه المسميات وغيرها تشير إلى أمر واحد مشترك هو الأزمة التى تعصف باقتصادات عديدة وتشبه فى تضخم تأثيراتها كرة الثلج التى تكبر فى حجمها مع مرور الوقت .

ولعل حدوث الأزمة المالية وانتقالها لتطال الاقتصادات فى العمق يثير العديد من التساؤلات المشروعة حول ماهية الأزمة المالية؟ وما هى أسبابها؟ ولماذا تنتشر بسرعة كبيرة لتشمل قطاعات ودولاً عديدة؟ وما دور الحكومات بالنسبة لهذه الأزمات أو بعبارة أخرى هل للسياسات النقدية والمالية والاقتصادية التى تتبعها هذه الحكومات دور فى مثل هذه الأزمات أو فى مواجهتها ؟ وما هى محددات وخصائص هذا الدور وماذا وكيف تتصرف الحكومات والدول سواء متقدمة أو متخلفة ؟

ونحاول فى هذا البحث تحليل الأزمة المالية من حيث معرفة دور الدولة فى الاقتصاد فى إطار الفكر الاقتصادي الرأسمالى فى الجزء الثانى، بعد عرض مفهوم الأزمة بصفة عامة فى الجزء الأول. وفى الجزء الثالث، نتعرض لأهم مظاهر وأسباب الأزمة لنقف على حقيقة دور الدولة ودوافعها فى التدخل أو عدم التدخل. ونختم البحث بعرض تصور عن دور مستقبلى دائم للدولة فى الاقتصاد مع أخذ المتغيرات الواقعية ومتطلباتها فى الاعتبار.

وتمثل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها جوهر هذا البحث .

أولاً : ماهية الأزمة ؟

يمر الاقتصاد بأزمة اقتصادية أو أزمة مالية حينما يواجه عوامل تعوقه عن أداء وظائفه المنوطه به فى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والادخار .. الخ . على النحو الطبيعى الذى يجب أن يكون عليه أو حينما تتفاعل عوامل - بسبب أو لأخر - تعوق سوق النقد أو سوق المال عن أداء وظيفتها فى تجميع الأموال من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين أو المستهلكين بحيث تعمل السوق ومن ثم الاقتصاد فى تناغم ويرتفع معدل الدخل وينعم المجتمع بمستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية .

لذا يعرف البعض الأزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع فى مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد حيث ينخفض الإنتاج ، ويقل معدل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة ... الخ ⁽¹⁾ وهو ما قد يحدث على مستوى الدولة أو على مستوى منطقة معينة وقد يحدث على مستوى العالم. وهنا توصف الأزمة بأنها عالمية حيث تتسع وتعمق ودائر تأثيرها وتأثرها . وكذلك الحال بالنسبة للأزمة المالية حيث تتوقف سوق النقد أو رأس المال عن تجميع المدخرات أو تقل معدلات ذلك ولا تقبل على إقراض قطاعى الإنتاج أو الاستهلاك، وقد يحدث أكثر من هذا حيث يقبل المودعون وأصحاب الأموال على سحب أموالهم من المؤسسات النقدية أو المصارف أو من سوق رأس المال حيث يبيعون ما لديهم من أسهم أو سندات فتتعاقب الانهيارات. ومرة أخرى ونظرا لعضوية العلاقة بين رأس المال والاقتصاد سرعان ما تنتقل الأزمة المالية إلى الاقتصاد وتصبح أزمة اقتصادية حقيقية وإذا بدأت الأزمة

(1) دانييل أرنولد " تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم " ترجمة عيد الأمير شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢ .

فى الاقتصاد فإنها تصيب الاقتصاد تؤثر - حتما - على القطاع المالى فى مختلف دوائر أعماله .

ولذلك فإنه إذا تركت القوى الفاعلة للأزمة تتفاعل دون تدخل من جانب الدولة أو قوى داخلية أو خارجية فإن ذلك يخلق ما يطلق عليه علماء الإدارة "التعبئة أو الحشد الأزموى" ، بشكل تراكمى متداخل لولبى وتتداخل الدوائر الخبيثة وتختلط النتائج بالأسباب مما يؤدي إلى انفجارها فى أى وقت وفى أى قطاع فى لحظة غير متوقعة ومن ثم يصعب التعامل معها أو تحتاج إلى جهود مضاعفة لمواجهتها ويعيش الاقتصاد فى حالة من عدم اليقين أو التوقع فى ظل هذا الوضع .

والأزمة أى أزمة بالإضافة إلى أنها تستغرق فترة من الحشد والتراكم لها جانبان أساسيان. **الأول، جانب موضوعى** يتمثل فى التطورات الموضوعية المتعلقة بجوهر المشكلة والأزمة كالإفلاس بالنسبة للبنوك مثلا أو امتناع بعضها عن الإقراض ، أو سحب المدخرات أو الهرولة للتخلص مما لديها من أوراق مالية ... الخ . **الثانى، جانب نفسى** ويتمثل فى الخوف والفرع أو الرعب الذى يسيطر على أصحاب المصالح الذين تمسهم الأزمة بشكل أو آخر . ولعل هذا الجانب يعمق دوائر الأزمة ويزيدها اتساعا ويزيد من عدم اليقين وهكذا .

ومع استمرار الأزمة واستحكام حلقاتها الخبيثة يثور التساؤل مرة أخرى خاصة بالنسبة للأزمة المالية عن السبب فى عدم تدخل الحكومات أو تردها فى التدخل لإجهاض الأزمة فى مرحلة التعبئة أو التحميل ؟ أو التدخل فى الوقت المناسب لكسر حلقاتها ووضع نهاية لها ؟ أو لماذا لم تتدخل الحكومات منذ البداية لوضع التنظيم الذى يكفل تحقيق التوازن الاقتصادى ومن ثم يحول دون حدوث الأزمات؟ . ويورد بعض الكتاب أسبابا عديدة لعدم التدخل فى الوقت المناسب فى الأزمات بصفة عامة مثل :

١- سوء فهم التفاعلات أو الأعراض للأزمة. و لعل سوء الفهم يعود إلى عدم توافر المعلومات أو تكون المعلومات منقوصة أو غير سليمة كلها أو بعضها أو يشوبها عيب فى التحليل.

٢- وقد يتعلق الأمر بسوء إدراك أو تقدير للوضع المالى أو الاقتصادى مثلا بسبب سوء الحسابات.

٣- الإفراط فى الثقة والوقوع فيما يعرف بمصيصة الثقة **Trust Trap** وخداع النفس والاعتقاد بالقدرة على مواجهة المشكلة .

٤- ولعل من الجوانب السلبية فى التعامل مع الأزمات الإدارة العشوائية أى مواجهة الأزمة بأسلوب غير منهجى على نحو علمى وإنما على نحو ارتجالي أو بأسلوب الفعل ورد الفعل مع تجاهل النتائج التى يمكن أن تترتب عليهما كذلك^(١).

وبالنظر إلى الأزمة المالية الحالية يثور التساؤل إذا كان من المعروف أن النظام الرأسمالى هو نظام أعتاد على الأزمات وأن ضعف قطاعاته من هذا الجانب هو المالى فهو المرشح فى الغالب لتتضرر فيه ومنه الأزمة ، فما هو الدور الذى تلعبه الحكومات فى هذا الصدد ؟

ولعل هذا التساؤل يدفعنا إلى بحث دور الدولة فى الأزمة المالية الحالية ؟

ثانياً: دور الدولة فى إطار الفكر الاقتصادى والمالى:

لعل دور الدولة فى الاقتصاد هو أحد أهم الموضوعات التى تثير جدلاً ومناقشات بشكل دائم ومستمر . ويرجع ذلك إلى محورية وأهمية الدور الذى لعبته وتلعبه الدولة فى التنمية الاقتصادية والاستقرار فى كل اقتصادات العالم من جهة ، ونظراً لأنها نقطة الارتكاز والمرجعية التى يعود إليها الجميع خاصة عند حدوث مشكلة أو أزمة لتتم مناقشة ماذا فعلت ولماذا ؟ ولماذا لم تفعل كذا بدلاً من كذا وهكذا بلا نهاية! ويعكس الجدل فى هذا الإطار عوامل عديدة فى الحقيقة : عوامل تتعلق بالتطور السريع فى الاقتصادات وخاصة الجانب المالى منها ، عوامل تتعلق بالخلفية السياسية والفكرية والعقدية لنظم الحكم القائمة فى بلد ما فى فترة ما التى قد تختلف - بطبيعة الحال - من دولة لأخرى ، ولاختلاف التقديرات للمواقف المختلفة وتباين المصالح وهكذا .

(١) للمزيد حول الأزمات وطبيعتها وتطورها ، أنظر : محسن أحمد الخضيرى " إدارة الأزمات " مكتبة مدبولى، القاهرة، بدون .

وبالنظر إلى موضوع هذا البحث نجد أن دور الدولة فى الاقتصاد ومن ثم فى الجانب المالى تطور كثيرا على المستوى الفكرى .

• إذ ذهب الفكر الاقتصادى الكلاسيكى والنيوكلاسيكى إلى أن دور الدولة فى الاقتصاد ينبغى أن يكون محدودا بحيث يتم قصره فقط على مسائل الدفاع ، والأمن والعدالة و التدخل اقتصاديا فى المشروعات التى يعجز القطاع الخاص أو يتردد فى القيام بها فى ظل ما يعرف الدولة الحارسة ، ويؤمن هؤلاء بقدرة وسحر قوى السوق والمبادرة الفردية على إدارة الاقتصاد والتغلب على الأزمات التى تواجهه بطريقة آلية دون حاجة للتدخل ومن ثم ظهر ما يعرف بأدب **laissez-faire , laissez passez** ، ويؤمنون كذلك بأن نجاح الأفراد يفر فى النهاية - وبالضرورة - عن نجاح المجتمع ككل .

• ويرى النيوكلاسيك - الذين يتفقون مع الكلاسيك فى جوهر أفكارهم - أن الفرد تحكمه الإشارة الاقتصادية وبالتالى فإن التفضيلات الفردية Individual preferences تكفل حسب تخصيص الموارد بين مختلف الاستخدامات وتنظم - من ثم - الناتج منها (١).

• ويعتقد النقديون أو مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان وهايك" والذين ينتمون إلى الفكر النيوكلاسيكى - مع الاختلاف فى أسلوب التحليل - أن :

▪ النقود والسياسة النقدية تمثل العامل الذى يفسر التطورات التى يشهدها النظام الرأسمالى العالمى حيث يلعب التداول النقدى دورا محوريا فى هذا الخصوص - ولعله من المفيد التأكيد على أن النقديين - شأنهم شأن نظرية كمية النقود الكلاسيكية - يرون أن حركة النقود وتداولها لا ترتبط ولا تتكامل مع الاستثمار ، الإنتاج والاستهلاك . إذ يتم وصفها ورسمها فى البنوك المركزية ومن ثم فإن مصير الاقتصاد ويرتبط بالسياسة النقدية التى يرسمها هؤلاء . لذا فإن الغاية من أية سياسة اقتصادية أو نقدية ناجمة هو التوصل إلى تحقيق الاستقرار النقدى ليس إلا .

(١) للمزيد أنظر : السيد أحمد عبدالخالق " التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع - مع رؤية مستقبلية " دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

يرتبط بالنظرية النقدية والأزمة المالية والاقتصادية المالية أنهم يعارضون اللجوء إلى التمويل بالعجز إذ أن الميزانية يجب أن تكون فى حالة توازن وألا تلجأ الدولة إلى ما يعرف ببرامج الضمان الاجتماعى والدعم وغير ذلك مما دعت إليه النظرية الكينزية .

ويرتب النقديون على رؤاهم السابقة وغيرها أن الدولة عليها أن توفر الحرية المطلقة وأن قوى السوق كفيلة بتحقيق الإنسجام بين مختلف عناصره دون حاجة لتدخل الدولة وحقتها الاقتصاد بجرعات تنشيطية وترك القطاع الخاص يعمل بحرية فى المقابل . لذا لا غرابة أن نجد فريدمان وهايك ، يهاجمان حتى النظام الاقتصادى المختلط لأنه يسمح من وجهة نظرهما للدولة بالتدخل فى أداء الاقتصاد وهو ما يخفق مبدأ اليد الخفية ويصيب الاقتصاد بالشلل .

ومما جعل أفكار هايك وفريدمان وغيرهما من أنصار هذه المدرسة ذات قيمة أنها تم تبنيها من قبل الكثير من السياسيين فى الاقتصادات النافذة فى الولايات المتحدة ، إنجلترا وكذلك فى ألمانيا ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD . ونظرا هذه الاقتصادات نافذة وذات تأثير على المنظمات الاقتصادية الدولية ثم اعتناقها وتحويلها إلى برامج عمل فى الكثير من الدول النامية .

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تؤت أكلها فى بلد مثل إنجلترا حيث تعمق الكساد وأنخفض الميل للاستثمار وازدادت معدلات البطالة وأضعف المركز التنافسى للاقتصاد البريطانى فى السوق العالمية⁽¹⁾.

زعم أنصار هذه المدرسة والذين يؤمنون بفضائل السوق وسحره أن :

السوق تعمل بكفاءها دون حاجة لتدخل خارجى وأن هذه الكفاءة مطلوبة فى حدتها وتفوق فى أهميتها التوزيع بين الأشخاص والأجيال . وعلى الجانب الآخر صار هؤلاء يكيلون الاتهامات للحكومة على أساس :

- أن عمل الحكومات غير ضرورى فى الاقتصادى حيث أن ما تقوم به الحكومة يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به على نحو أفضل .

(1) للمزيد أنظر رمزى زكى "مأزق النظام الرأسمالى" سلسلة مقالات فى الأهرام الاقتصادى : أعداد من أكتوبر ١٩٨٢ - مارس ١٩٨٣ . وأنظر كذلك : رمزى زكى "الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- أن دور الحكومة غير فعال حيث أن ما تقوم به سيبطله القطاع الخاص .
- أن المؤسسات العامة تتبع نظاما للحوافز ينطوى بطبيعته على خفض الرفاهية الاجتماعية على نحو عام أو على الأقل يعوق النشاط الاقتصادى المنتج حيث يسىء تخصيص الموارد باقتطاعها من مجالات لتوزيعها الى مجالات غالبا ما تستحق أقل من ذلك .
ويهتمون القطاع العام أو المؤسسات العامة أنها قد تلجأ إلى إعاقة عمل السوق بقصد الحصول على منافع خاصة بطبقات أو فئات معينة وهو ما يزيد من هدر الموارد مرة أخرى⁽¹⁾.

* ونظرا لأن تحليل المدرسة النقدية أعتمد كثيرا على التحليل الكلى مع التركيز على السياسة النقدية ودور النقود كركيزة الأداء الاقتصادى ظهر تيار فكرى يعتمد خطوطها الفكرية العريضة وإن كان ينهج مختلف فى التحليل يركز أكثر على السياسة المالية ويعرف هذا المنهج الفكرى " بمدرسة العرض " فى الاقتصاد Supply - Side economics . ويرى أنصار هذه المدرسة أن أساس الأداء الاقتصادى الجيد هو زيادة عرض السلع والخدمات وهو ما يتطلب إزالة كل المعوقات التى تحول دون الأداء الجيد ومن أهمها - من وجهة نظرهم - الضرائب المرتفعة أو يتطلب خفض الضرائب فى إطار ما يعرف أن ذلك يحدث تأثيرات إيجابية على الاستثمار والانتاج والطلب ... الخ . كما يتطلب ذلك أيضا - وفقا لهذه الرؤية - التحرير الاقتصادى وإزالة القيود والمعوقات التى قد تقيد القطاع الخاص من خلال عملية تعرف بـ deregulation ،ومن ثم ينادى أنصار هذه المدرسة بحكومة أقل حجما وأقل تدخلا فى الاقتصاد حيث أن الطلب الذى تحركه الحكومة لا يقدر على أن يخلص الاقتصاد من الكساد أو يحافظ على نمو مستمر فيه ومن ثم فإنه من الركائز المهمة فى فكر هذه المدرسة التوسع فى تحرير التجارة وحرية إنتقال رأس المال لأن ذلك يؤدى إلى التوسع الاقتصادى .
ويضيف هؤلاء أن السياسة⁽²⁾ إنما يجب أن نركز على عامل قيمة النقود ولس على كمية

J.Stiglitz Redefining the role of the state what it do ? How should it do it ? and how ⁽¹⁾ should these decisions be made ? Prosented on the tenth anniversary of miti reseach institate Tokyo . japan , March 17 , 1998 .

⁽²⁾ للمزيد أنظر :

Global Financial Instability : Framework , Erents Issues . Journal of economic perspectives vol.B , no.4 – fall 1999 . pp: 3-20

النقود . وقيمة النقود إنما تتأثر بعوامل أخرى عديدة غير كمية النقود مثل نوعية السلع والإحلال بين السلع المختلفة وهكذا . ويرى أنصار هذه المدرسة - فيما يتعلق بالسياسة النقدية - أن الحكومة من خلال البنك المركزي قد تخلق فقط مشاكل باستخدام الإصدار النقدي . إذ قد تصدر نقودا أكثر من المطلوب ومن ثم تخلق سيولة تضخمية أو أقل من اللازم بما لا يكفي لتشغيل عجلات الاقتصاد greasing the wheels ومن ثم خلق انكماش اقتصادي (1) .

* ولقد تم تبني آراء هذه المدرسة من قبل الرئيس الأمريكي ريجان والسيدة / تاتشر رئيسة وزراء إنجلترا . ولعل هذا هو الفكر الذي دفع الرئيس الأمريكي إلى خفض عام في الضرائب عام ١٩٨١ بحجة أن ذلك سيؤدي إلى زيادة عائدات الضرائب وأن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى ابتلاع mop up الزيادة في السيولة ومن ثم تجعل التضخم تحت السيطرة وتعود حصيلة الضرائب إلى مستواها الأسمى السابق . ولعل هذا ما دفع أيضا الرئيس الأمريكي جورج دبيلو بوش أن يخفض الضرائب بمقدار ١,٤ تريليون دولار في ٢٠٠١ و ٦٩٥ مليار دولار في ٢٠٠٣ ولكن خفضها الكونجرس إلى ٣٥٠ مليار ، هذا رغم أن الدين القومي بلغ ٦,٤ تريليون دولار ، وأن الحروب الأمريكية في الخارج في حاجة إلى تمويل مما جعل زيادة العجز في الموازنة الأمريكية واضحة للعيان as far as the eye can see (2) .

ويقوم فكر مدرسة العرض على المعتقدات التالية :

- ١- فكرة الحوافز لتنشيط الأداء الاقتصادي .
- ٢- أن السوق الحر يخلق الحوافز - من خلال مؤشرات الأثمان والأرباح - بما يكفل حسن تخصيص الموارد .
- ٣- أن العرض يأتي دائما قبل الطلب .
- ٤- أن الدينامو المحرك للنمو الاقتصادي يعتمد على جانب العرض وتوافر الموارد التي تستخدم لأغراض الإنتاج ، ارتفاع معدل الكفاءة والابتكارات والاختراعات .

(1) للمزيد حول مدرسة العرض أنظر :

David Harper Understanding Supply-side Economic - Investopedia .

-Edward Lawrence supply side economic is it for all

(2) يلاحظ أن فكر مدرسة العرض ظهر في السبعينات كرد فعل لفكر مدرسة الطلب الفعال لجون م . كينز .

- ٥- أن رجال الأعمال هم الذين يدفعون الاقتصاد دوما وليس الحكومة .
- ٦- الاقتصاد الجيد يعتمد على النقد الجيد ومن ثم يجب الحفاظ على قيمة النقود .
- ٧- يجب خفض معدل الضرائب .
- ٨- تحرير الاقتصاد لأن القيود الكثيرة هي نوع من الضرائب غير المرئية في نظرهم
- ٩- خفض حجم الحكومة .
- ١٠- تحرير التجارة (١) .
- * ولعل من أهم التطويرات التي تحولت إلى سياسات فعلية وبرامج عمل فى الاقتصادات النافذة ما يطلق عليه اجتماع واشنطن Washington consensus .
- ويعود مصطلح اجماع واشنطن إلى عام ١٩٨٩ حينما كتب John Williamson روسته من عشر نقاط للإصلاح الاقتصادي والمالي لدول أمريكا الجنوبية وذلك فى اجتماع معهد الاقتصاد الدولى فى واشنطن وذلك كرد فعل لنظريات التنمية الاقتصادية التى كانت تسود فى تلك الدول وبسبب أزمة المديونية التى تعيشها تلك الدول . ويطلق البعض على هذه الأفكار الليبرالية الجديدة ، أو أصولية السوق ، أو أصولية الرأسمالية الغربية .
- وتمت الموافقة على الأفكار والطروحات العشرة فى اجتماع هذا المعهد من قبل الكونجرس الأمريكى وكبار رجال الإدارة الأمريكية وممثلين عن المنظمات الاقتصادية الدولية كالصندوق والبنك وكبار رجال البنك الفيدرالى الأمريكى والمفكرين من كل البنوك والمنظمات والمراكز الاقتصادية فى العاصمة الأمريكية .
- وأهم الإصلاحات التى قال بها هؤلاء وفقا لـ J.Walliamson ذاته :**
- ١- الانضباط المالي حيث يؤدى العجز الكبير إلى خلق أزمات فى ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم مما يلحق أشد الأذى بالفقراء .
- ٢- إعادة توجيه وترتيب أولويات الاتفاق العام من مجالات مثل الدعم تجاه التعليم والصحة والبيئة الأساسية .

(١) للمزيد أنظر :

Raymond J.Keating Understanding supply – side economic the principles , the policies and the future . www.spsc . may 2001

٣- الإصلاح الضريبي بحيث يتم التوصل إلى نظام ذو قاعدة ضريبية واسعة ومعدلات أسعار منخفضة .

٤- تحرير سعر الفائدة في إطار التحرير المالي مع الإشراف الواعي الحريص .

٥- تحرير السعر الصرف ليكون تنافسيا .

٦- تحرير التجارة .

٧- تحرير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٨- الخصخصة وأن هذه العملية تؤتى ثمارها حينما يتم البيع في سوق تنافسية وتكون منظمة وتخضع لقواعد ملائمة .

٩- التحرير بمعنى إزالة القيود والعراقيل على الدخول والخروج من السوق وليس إزالة القواعد المتعلقة بالحفاظ على الأمان والبيئة أو التي تنظم وتضبط الأسعار في الصناعات غير التنافسية .

١٠- حماية الملكية الخاصة وتمكين القطاع غير الرسمي من الحصول على حقوق ملكية بتكلفة مقبولة .

ولقد أبدى الكثير من الاقتصاديين أمثال " فيشر " تأييدهم لهذه الورقة مؤكداً على أن ما تضمنته من أفكار يمثل جوهر ما تكون الدولة النامية في حاجة إليه ، بل وأضاف إليها الكثير من المسائل مثل تحرير النظام المالي على نحو كامل . وأيد آخرون مثل Feinbery و Meltzer . وفي المقابل تعرضت الاقتراحات السابقة لانتقادات شديدة من بعض أبرز الاقتصاديين العالمية مثل Joseph Stiglitz و P. Krugman^(١)

ومرة أخرى يعود بنا إجماع واشنطن إلى الرؤى والأفكار الكلاسيكية الأصولية للرأسمالية التي نرى وجوب إتباع الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية التي تطبق مبدأ ثلاثي الأبعاد هو: ثبت - خصص - حرر أي Stabilize, privatize and Liberalize. وهي الأفكار التي طالما نادي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأنصار مدرسة العرض والنيوكلاسيكية والنقديون. وصار إجماع واشنطن وأفكاره يمثل الأصول المذهبية الرأسمالية

(١) للمزيد انظر

J. Williamson' A Short history of the Washington Consensus Paper presented at a conference "From the Washington consensus towards a new Global Governance". Barcelona, September 24 - 25,2004

في أمريكا والذي اكتسب قوة دفع كبيرة باعتناقه وتبنيه من قبل أكبر وأقوى اقتصاد في العالم. بل أكثر من هذا عمدت الولايات المتحدة إلى نشر هذا النظام في مختلف دول العالم وأصبح الحكم على صحة أو سلامة أي نظام تعتمد على مدى القرب أو البعد من الأصولية الرأسمالية وهو ما طبع التصرفات الأمريكية من حيث دور الدولة في الاقتصاد ، تجارتها وسياستها التجارية مع العالم الخارجي واملاءتها على الدول النامية ، الخصخصة وتبنيها لها وتحرير الاقتصادات من الضوابط والقيود والتحرير المطلق لعمل السوق رأس المال دون الحد الأدنى من التدخل.

وأخذاً بنظرية الاسقاطات يتفق الاقتصاديون أنه لا يمكن لاقتصاد أن ينمو أو يتقدم دون وجود منفذ للحصول على التمويل اللازم وأن يعمل هذا المصدر بكفاءة في ظل نظام مالي جيد. لذا فهم يرون أن وجود عائق يحول دون توفير هذا التمويل على نحو كاف وبكفاءة يعوق عملية التنمية. وهنا تبرز وجهة النظر التقليدية المبنية على الخط بين المشترك بين جميع النظريات السابقة وهو وجوب تقليص دور الدولة وإفساح المجال أمام قوة السوق وإزالة كافة العقبات والعراقيل التي تقف في طريقها لكي تقدم التمويل وتخصصه بين مختلف المستثمرين في كل القطاعات على نحو أفضل في إطار نموذج وضعه كل من Shaw and Mc Kinnon⁽¹⁾ ويعرف بنماذج التحرر المالي financial liberalization حيث ربطا بين فشل السوق وما يعرف بالقمع المالي financial repression بسبب التحكم في سعر الفائدة وإتباع سياسات انتقائية في الإقراض.

ويرى هؤلاء أن تدخل الدولة في سوق رأس المال لا يبرره فشل الوسطاء الماليين بسبب عدم كمال السوق وإنما هذا الأخير إنما يعزى أساساً إلى تدخل الدولة والحل من وجهة نظرهما هو التحرر المالي.

(1) للمزيد أنظر :

J. Stiglitz “Challenging the Washington Consensus The Brown Journal of World Affairs, Winter / Spring 2003. vol.IX issue2
Paul Rayment Washington Consensus or development economics, TWN. in 4/1/2009.
Ravi Kanbur. The Co-Evolution of the Washington Consensus and the Economic Development Discourse WWW.people.cornell.edu. Agusts2008

ويؤسسان وجهة النظر هذه من جهة أخرى على أن السوق المالية تتكون من المدخرين أو أصحاب رأس المال والمستثمرين الراغبين في الحصول على هذا المال وان كلاً منهما لديه المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصلحتهما كمقرضين ومقترضين لذا فإن نموذج فروض السوق الكفاء تذهب إلى أن:-

“ savings are allocated to efficiently to the most profitable investments, in accordance with the intertemporal preferences of savers”.P.21

وإذا كان للدولة أن تتدخل ففي إحدى الحالتين الآتيتين:-

١- إذا كانت السوق غير تامة أو توجد عوائق تحول دون اتخاذ القرارات بحرية من قبل المدخرين والمستثمرين.

٢- إذا كان يوجد نقص في المعلومات أو أنها مكلفة.

ومن ثم يقف دور الدولة وفقاً لهذا الرأي عند هذا الحد.

هذا ويرى آخرون في المقابل أن المؤسسات المالية الوسيطة هي التي تلعب الدور الرئيسي في التمويل في عرض المال في سوق رأس المال وليس المدخرين وأن تفاصيل البنوك وغيرها من المؤسسات التي تمتلك الأوراق المالية هي التي تحدد حجم وأجال تمويل الاستثمار. (١)

وينتقد البعض ذلك على أساس :

١- أن تدخل الدولة غير ضروري بسبب التقدم الحديث في الحصول على المعلومات وخاصة من خلال مؤسسات التصنيف والترتيب المالي ، ووضع التنظيم الجيد الحريص مع الاسترشاد بالقواعد المقبولة دولياً .

٢- إذا كان هناك فشل في السوق فهل هذا يعنى القول أنها أخطر أو أسوأ من فشل الحكومة .

(1) للمزيد أنظر :

Rogerio studart “The state, the Markets and Development financi”. Cepat Review 85. April 2005, J. Keynes, 1937 , ibid .

كما يرى البعض . Vittas and cho,280.1997 أن ما إنتهى Stighitz بتدخل الدولة ودور السياسات العامة يفترض أن الدولة تعمل الشيء الصحيح دائما ، فتدخل الحكومة فى توزيع الائتمان يمكن - كما غالبا - أن يسفر عن الحصول على مكاسب شخصية ، الفساد من قبل الصيارفة وموظفى الحكومة والتنافس الطارد لبعض المشروعات التى قد تكون جيدة ... والعبرة فى النهاية أن مزايا تدخل الحكومة يعتمد على دوافعها وكفاءتها فى التدخل .

وفى نفس السياق يعلق 53 : 1994 , Jamarillo-Vallijo أن Stighitz يدعونا لافتراض كل الحكومات فى كل العالم خاصة الدول النامية تتحلى بالحكمة ، العدالة وعلى درجة من الكفاءة كافية لأن تتفد التدخل الذى يراه أو يقترحه ، كما لو أننا اكتشفنا عالما جيدا لم نكن نعرفه من قبل ! .

* وفى المقابل يرى الكينزيون انطلاقا من نظريتهم الاقتصادية - أن البنوك والمؤسسات المالية هى التى تحدد حجم العرض الكلى من تمويل الاستثمارات وليس المدخرون ومن ثم يلعبون دورا مهما فى التأثير على النشاط الاقتصادى ومن ثم فإن تقضيات هذه المؤسسات المعروضة وحائزى الأوراق المالية ، هى التى تحدد حجم وأجال تمويل الاستثمار .

وفقا لهذا التحليل قد يوجد عدم تلاقى mismatch بين الائتمان والأموال فى البنك ومن ثم يجب على البنوك أن تكون حريصة ليس فقط بسبب نقص المعلومات أو سوء توزيعها دائما أو بسبب عدم توافر البيانات اللازمة للتحليل وتحديد الجدارة الائتمانية للعملاء خاصة الجدد منهم .

ويخلص الكاتب إلى أنه :

The less organized markets are , and the less complete the information available , the greater will be the need for state involvement in development financing .

يرى الكاتب أن السوق المالية شهدت تطورا كبيرا فى الثمانينات والتسعينات ومن ثم :

١- ابتكرت وسائل جديدة للحصول على رأس المال من خلال التوريق .

٢- تجزئة المخاطرة من خلال المشتقات .

٣- ظهرت ابتكارات تسمح بإتباع سياسات تمويل مؤسسية للتنمية فى الأجل الطويل يهدف دعم دور المستثمرين المؤسسين والأوراق المالية طويلة الأجل . ويرى Stiglitz أن المسألة لم تعد ما إذا كانت الدولة يجب أن تتدخل ، بل كيف تتدخل على أفضل نحو ؟ .

The dilemma now is not whether the state should intervene , but how it can do it ^(١) .

ثالثا : مظاهر الأزمة المالية وأسبابها :

أن الأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة التى كشفت عن أنيابها فى سبتمبر ٢٠٠٨ لم - كما ذكرنا سابقا - تحدث بين يوم وليلة بل ظلت عواملها تتفاعل فى أحشاء الاقتصاد الأمريكى والرأسمالى بصفة عامة منذ عدة عقود بسبب تحولات هيكلية فى تلك الاقتصادات والسياسات المالية والنقدية وكذلك الاقتصادية التى أتبعها . لذا سبقت هذه الأزمة العديد من الأزمات إلا أن هذه الأخيرة هى الأكثر حدة وخطورة فى دوائر تأثيرها على الاقتصادات الدولية كلها بلا استثناء بشكل مباشر وغير مباشر حيث انتشرت بسرعة غير عادية من الاقتصادات الأمريكى وغيرها من الاقتصادات الفاعلة عالميا إلى الاقتصادات والدول الأخرى ويتوقع أن تفوق فى تأثيرها تأثيرات الأزمة التى شهدها العالم وعرفت بالكساد والعظيم ١٩٢٩ - ١٩٣٣ .

نقد بدأت بوادر الأزمة المالية الحالية منذ أكثر من عامين فى الاقتصاد الأمريكى

حيث ظهر :

- التوسع الكبير فى القروض بصفة عامة لدرجة أصبح المجتمع الأمريكى يعيش على الائتمان وذلك لمواجهة مشكلة فائض الإنتاج والعجز عن التسويق فى العالم .
- التوسع الكبير فى الإقراض العقارى والرهون العقارية التى ظلت bubbles ينمو بمعدلات كبيره عاما بعد الآخر حتى تضخمت القطاعات العقارية والبالونات بشكل خطير .

(١) R.Studart , 2005 , op cit .

- أعلن الكثير من الشركات العملاقة عن إفلاسه ولعل من أشهرها شركة الطاقة Enron ومازال هذا الموضوع محل الدراسة من جانب الاقتصاديين وكذلك محل بحث وتحقيق من قبل رجال البحث الجنائي .

- الاتجاه فى البنوك الأمريكية لزيادة الإقراض الخطر نظرا لارتفاع العائد إلا أن بدأت معدلات أرباحها خاصة بنوك الاستثمار بدأت فى الانخفاض منذ النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ . وذكر تقرير لبنك التسويات الدولية أن البنوك التجارية أفرطت فى إقراض قطاع العقارات لدرجة أن تضاعف خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل ٢٠٠٦ ليصل إلى ١٤% من إجمالى أصول البنوك أن هذه القروض تجاوزت رأس مال بعض البنوك الصغيرة بعدة أضعاف . هذا فى الوقت الذى كان اليابانيون يحذرون بنوكهم من مثل هذا النوع من الإقراض الخطير^(١) .

- بدأت معدلات تأخر الدين delinquency وعدم السداد فى الازدياد منذ عام ٢٠٠٥ متعاصرة مع هبوط مستمر فى أثمان المنازل إلا أنه لم تكن هناك أستجابته من السوق لهذا التطور حتى بداية ٢٠٠٧ وبدأ يزداد الهامش marginal على هذه التجارة ويقل التصنيف وازدادت المسألة بسرعة فى أغسطس من ذات العام .

واشتعلت المسألة حينما قرر عدد قليل من صناديق الاستثمار أن تجمد فك الرهونات بحجة عجزها عن تقييم أسواقها وبدأت المسألة تشمل كل أركان النظام .

وفى أغسطس حدث انهيار فعلى فى أسواق المنتجات المهيكله والمستندة على الرهونات وحدث انسحاب كبير الحجم من قبل المستثمرين من سوق الأوراق التجارية المستند على أصول مالية وبالتالي حدث وجفاف فى التعاملات بين البنك .
وأنتشر الذعر من سوق النقد إلى كل القطاعات الأخرى وزاد معه التشاؤم حول القدرة على تجنب المخاطر .

وبنك استثمار أمريكى كبير Bear Stearns دخل فى مشاكل مالية صعبة بسرعة كبيرة وبدأت الثقة تتآكل رغم دمج البنك مع JP Morgan chase .

(١) BIS 77 Annual Report 2007

وساد الظن فى أمريكا أنه سيتم احتواء المسألة وأن إنفاق المستهلكين والاقتصاد ككل لن يتأثر كثيرا . ولم يثبت صحة أى من هذه الظنون . وأنهار قطاع العقارات بسبب هبوط الأسعار والتخمة فى العقارات التى لم تباع ، وزادت البطالة وهبط الإنفاق ودخل الاقتصاد فى انكماش و تم التضيق على شروط الائتمان ، ارتفعت معدلات التضخم خاصة أسعار الغذاء والطاقة (١) .

وظلت الأزمة تتصاعد منذ عام ٢٠٠٧ حتى منتصف يوليو من ذات العام حيث تراكم جبل الدين المبنى على الرهونات المستتدة إلى قروض واستمرت الضغوط المالية تزداد طيلة هذه الشهور حتى نهاية العام ولم يحدث تدخل فعال من جانب السلطات الرسمية فى الدولة لوقوعها فيما يعرف بمصيدة الثقة . وبلغت قيمة العقود فى نهاية ٢٠٠٧ ما يقدر بـ ٦٠٠ تريليون دولار أمريكي أى ١١ ضعف إجمالى الناتج العالمى .

ولقد أدى هذا إلى هبوط فى السوق المالية فى الولايات المتحدة بنسبة تبلغ ٤٥% . ولعل أبرز تفجر بؤادر الأزمة كان انهيار - كما ذكرنا سابقا - بنك بير ستيرنز Bear Stearns فى يونيو ٢٠٠٧ وهو واحد من أكبر بنوك الاستثمار فى العالم بما قدر بـ ١١ مليار دولار لرأس مال ذهب معظمها إلى فروض الرهونات عليه المخاطر high risk mortgage loans ومع هذا بلغت أصوله ٣٩٥ بليون دولار - ١١ ضعف رأسماله - وبلغت قيمة عقود المشتقات المالية فيه ١٣,٤ تريليون دولار أمريكى أى ٣٤ ضعف أصوله ومن ثم حينما هبطت أثمان العقارات ارتفعت أسعار الفوائد والعجز فى السداد كان يلزم لجوئه إلى البنك الفيدرالى للمساعدة وتدخلت شركة J . P Morgan لشرائه وذلك فى مارس ٢٠٠٨ .

هبطت قيمة أسهم مؤسستى فان ماى وفريدى ماك بـ ٨٥% وذلك بعد أشهر قليلة من المشكلة السابقة - وهما مؤسستان تدعمهما الحكومة وتضمن قروضهما ، الأمر الذى أضطر الحكومة الأمريكية ذات الأصولية الرأسمالية للتدخل فى ٢٠٠٧/٩/٨ وفرض السيطرة عليهما

(١) Bis Annual Report . April – August 2008

للحيلولة دون إفلاسهما حيث كانتا تضمنان ٥٠% من سوق الرهونات الأمريكية والذي بلغ في ذلك الوقت ١٢ تريليون دولار أمريكي .

وبعد أربعة أيام فقط أعلن بنك " ليمان برادرز " رابع أكبر بنك أمريكي إفلاسه .

شراء بنك أف أمريكا شركة كميريل لينشى لتتجنب الإفلاس

وبعد عدة أيام أعلن البنك المركزي تدخله لإنقاذ واحدة من كبريات شركات التأمين في العالم وهي شركة (AiG) American Insurance group وقدرت الخسائر بسبب كل ما سبق بـ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي .

- وأخذت الانهيارات والخسائر تتوالى حيث في يوم الأحد ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨ تحولت شركة - بعد موافقة البنك الفيدرالي Cloldman Sachs and Morgan Stanly - إلى بنك تجارى .

- ومع استمرار الأزمة وانتقال تداعيتها من بنك إلى آخر وامتناع البنوك عن إقراض المستثمرين والمستهلكين وتجميد التعامل ببطاقات الائتمان كل ذلك أدى إلى انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي ليضرب بقوة في قطاعات مثل صناعة السيارات حيث لجأت إلى الحكومة طالبة المساعدة لإنقاذها من الإفلاس وتشريد عشرات الآلاف من العاملين فيها وانتقال الأزمة حقيقة إلى مختلف الاقتصادات فى الدول خاصة تلك التى ترتبط بالاقتصاد الأمريكى بقوة تصديرا واستيرادا إلى حد كبير وفى مقدمتها الاقتصادات الأوربية ، الاقتصاد الياباني والاقتصادات الخليجية فى الدول النامية .

- والواقع أن الحكومة الأمريكية وغيرها من الحكومات لجأت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة الأزمة حيث استخدم البنك الفيدرالي سلطته المستقلة فى ديسمبر ٢٠٠٨ لينفق ١,٢ تريليون دولار لشراء أصول مالية متنوعة وتقديم قروض طوارئ للتعامل مع المشكلة المالية بالإضافة الـ ٧٠٠ مليار دولار التى وافق عليها الكونجرس فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٨ بعد مناقشات ومعارضات كشفت عن بعض أوجه القصور فى هيكل الاقتصاد الأمريكى والسياسة الاقتصادية الأمريكية (١) .

(١) للمزيد عن مظاهر وتداعيات الأزمة أنظر أحمد النجار ديسمبر ٢٠٠٨ ، و ما نشر فى مختلف الصحف الأمريكية والبريطانية والمصرية اليومية وكذلك فى جريدة مركز المال فى أمريكا The Wall Street Journal أعداد مختلفة ومتعددة ، هذا بالإضافة إلى المجلات المتخصصة مثل The economist والأهرام الاقتصادى وكذلك تقارير صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية وأنظر التقرير الشامل الذى أعدته موسوعة Wikipedia حول Global Financial crisis of 2008-2009

والواقع أنه يصعب تتبع ما حدث من انهيارات بسبب تفجر الأزمة المالية التي كشفت النقاب عن أزمة اقتصادية حقيقية في الاقتصاد الرأسمالي بصفة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

ولعل تقديم تفسير للأزمة وأسبابها يكشف عن بعض جوانب الأزمة الاقتصادية الحقيقية في تلك الدول .

- يعاني الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرأسمالية من خلل هيكلية بَيِّن . إذ أخذ القطاع المالي ينمو بقوة مقارنة بالاقتصاد الحقيقي من جهة ودون أن يوجد ارتباط بينهما من جهة أخرى ومن ثم وجدت الدخول الربعية التي لا تستند إلى جهد في المجال الصناعي أو الزراعي ، وأصبح ما يعرف برأس المال المالي في مركز الهيمنة والسيطرة ووجدت حرية كبيرة لرأس المال في التنقل بين مختلف الاقتصادات . ومن أهم المؤسسات التي لعبت هذا الدور بيوت السمسرة الدولية ، صناديق التحوط hedge funds ، صناديق استثمار أموال التأمينات والمعاشات ومؤسسات التقييم المالي مثل Standard and poors و Moody Ebeca وغيرها وهي التي تصدر أحكاما كيفما تشاء على الدول والمؤسسات وأصبح لها نفوذ كبير على السياسات في الدول وخاصة النامية حتى أصبحت ترى في تقاريرها سندا لها أو ضدها وتحصل على ائتمان أو لا تحصل وفقا لتصنيفها . ويحدث هذا في إطار من عولمة المدخرات الوطنية في كثير من الدول حيث أصبحت الكثير من مدخرات الأفراد بل وحتى الفوائض المالية في كثير من الدول تذهب إلى الأسواق العالمية ليعاد اقراضها إلى دول المصدر أو غيرها من الدول الفقيرة ماليا بأسعار فائدة مرتفعة (١) .

ولقد أدى هذا التطور إلى خلق ما أطلق عليه " دراكر " عالم الاقتصاد الأمريكي " الاقتصاد الرمزي " أي حركة رؤوس الأموال التي لم تعد مرتبطة بالتجارة الدولية وأصبحت لها دورتها الخاصة بها ، كما لم تعد حركات رأس المال مرتبطة عضويا بالاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات (٢) .

ولقد ساعد على ذلك وجود نظام للوساطة المالية متعدى القوميات ينعم بالحرية ولا يراعى قوانين أو نظم وأتسع نطاق تدويل التداول النقدي ، وهكذا وفقا للدكتور / فؤاد

(١) محمود عبدالفضيل ، على ليلة ومصطفى علوى " العولمة كمدخل لفهم النظام العالمى المعاصر - طبيعتها ومتغيراتها ومشكلاتها " فى كتاب الجامعة العربية المفتوحة " قضايا ومشكلات عالمية معاصرة ، الكويت ٢٠٠٥ .

(٢) P.Druicer فى فؤاد مرسى والرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ١٤٧ ، ١٩٩٠ .

مرسى ، تطورت أسواق الائتمان الدولية وحدث انفصام متنام بين الإنتاج العيني والعمليات المالية واتسع الفارق بين التراكم الانتاجى والتراكم المالى مما أدى إلى تضخم فى القدرات الائتمانية الدولية فى السبعينات وأصبحت عملياتها منفصلة عن عملية الإنتاج وأصبح الجانبان يحصلان على دخول من نفس حجم النقود الذى أقرض مرة وأكثر من مرة ، وقام عالم وهمى من المضاربة الضخمة وتحولت الصناعة المصرفية إلى صناعة خدمات مالية دولية متقدمة ومعقدة وحاد المنافسة (١) .

وساعد على التطور السابق أن السوق النقدية والمالية الدولية شهدت إعادة هيكلة من خلال انتشار أسواق النقد والمال والمعروفة بالأسواق الناشئة فى أوروبا والكثير من الدول النامية ، الابتكارات المالية العديدة وتعدد وتنوع صكوك الدين القابلة للتداول وظهور المشتقات المالية والسندات المتغيرة الفائدة ، واندماج أسواق النقد والمال سويا وظهور ما يعرف بالعملة المالية (٢) .

ويمثل هذا التطور وإن كان مفيدا لتوزيع أو تخصيص الأموال الفائضة ، إلا أنه يمثل اختلالاً كبيراً ويحدث هزة كبيرة فى التوازن فى الاقتصادات الكبرى نظراً لأنه ينبغي أن يكون التدفق المالى مرتبط عضويًا بالتدفق السلعي والخدمي فى شكل دائري على شكل متوازن لأن زيادة الجانب المالى تخلق سوقاً وهمية للنقود وتولد دخولا غير حقيقية وكأن النقود سلعة مطلوبة لذاتها وهذا غير حقيقي فالنقود فى نهاية الأمر لا بد أن تتحول إلى سلعة أو خدمة ومن ثم فإن انفصام عرى العلاقة مع الاقتصاد الحقيقى بما يفوقه كثيرا يخلق ما يعرف بالقطاعات التى سرعان ما تتفجر عند اصطدامها بأى شيء صلب . كما أن نقص الأموال قد يؤدى إلى حدوث الكساد ، كما نعرف .

وفى هذا الصدد وللتدليل على ضخامة المشكلة ووهن النمو غير الحقيقى بلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة فى البورصات العالمية فى نهاية ٢٠٠٧ حوالى ٦٠,٩ تريليون دولار أمريكى . وبلغ حجم سوق المشتقات المالية حوالى ٤٨٠ تريليون وحجم السندات السيادية ٤٥ تريليون دولار . وانعكس كل ذلك على حجم حركة اليومية للأموال عبر الدول إلى ٤ تريليون

(١) فؤاد مرسى ، مرجع سابق ، ٢٦٣ .

(٢) فؤاد مرسى ، نفس المرجع : ٢٦٤ .

دولار . وبمقارنة ذلك بالنتائج العالمي نجد أنه لم يتجاوز ٤٨,٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٦ وهو ما لا يحتاج إلى إثبات أنه أقل بكثير من كل الأرقام السابقة ويؤكد مرة أخرى على انفصام العلاقة العضوية بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي الذي يتعامل في حقيقة الأمر في الوهم والخداع^(١) .

ومن مظاهر الخلل الكبير في الاقتصاد الأمريكي هو العجز المتنامي في ميزان المدفوعات الأمريكي ليصل إلى مئات المليارات من الدولارات ليقترب من تريليون دولار أمريكي حتى أغسطس ٢٠٠٨ وهو ينهك الاقتصاد الوطني لأي دولة ويجعلها منكشفة أمام الاقتصادات العالمية الأخرى الصاعدة مثل الاقتصاد الصيني ودول جنوب شرق آسيا ، ناهيك عن الاقتصاد الياباني . كما أن هذا العجز قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم معدلات التضخم ، هذا فضلا عن زيادة المديونية للدول الأجنبية لتبلغ ١٣,٦ تريليون دولار أمريكي^(٢) . ويتوقع أن تتضاعف المديونية الأمريكية في ظل الأزمة المالية حيث تشتري دول أجنبية خاصة الصين سندات الحكومة الأمريكية بشكل كبير لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي فضلا عن أسباب أخرى .

وواجه ومازال يواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلة هيكلية ناجمة عن فائض الإنتاج والطاقات الكبيرة في الولايات المتحدة والتي يلزم البحث لها عن سوق أو تصريف ومن جاء التفكير في أمرين مهمين هما : الأول ، البحث عن الأسواق الخارجية فهي الملاذ الذي تنتافس عليه كل من الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان ، الصين ودول جنوب شرق آسيا . لذا لم يكن غريبا أن تقود الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى العالم نحو العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق وإزالة الحدود وهذه يلزم أن تصحبها عولمة مالية كما سنرى . والثاني ، خلق سوق داخلية وتحفيزها من خلال التوسع في الائتمان والقروض لزيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبيع الاستهلاك من جانب الدولة وجمهور المستهلكين حيث ظهرت حمى ائتمان المستهلكين والذي أسفر عن ظهور كروت الائتمان أو الحسم . وأتجه الأمريكيون أيضا إلى نوع آخر من

(١) للمزيد أنظر أحمد السيد النجار " الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة والنموذج الاشتراكي " مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة ١٨ ، العدد ١٩٤ ديسمبر ٢٠٠٨ .

(٢) أحمد النجار ، ٢٠٠٨ .

الائتمان وهو " الرهون العقارية " أى أن مسألة الرهون العقارية وتشجيع تملك المنازل الخاصة أو اتخاذها تلكه لتتحقيق أرباح ليست وليدة اليوم دائماً تعود إلى السبعينات من القرن الماضي (١) .

- ويعيش الاقتصاد الأمريكي شأنه شأن الاقتصادات الرأسمالية أزمة سوء توزيع الدخل بين المواطنين وهو ما يعوق النمو الاقتصادي بمعدلات مرضية ويعوق كذلك تصريف المنتجات أو إيجاد حلول مرضية لها. ولعل أهم مظاهر هذا الاختلال هو التفاوت الكبير في ملكية الأصول الرأسمالية ، الإعفاءات الضريبية من حين لآخر لذوى المنشآت الكبرى في الاقتصاد الأمريكي ، العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية والعمل على زيادة الطلب بمنح الائتمان دون زيادة الأجور نرى تمثل الأخيرة نسبة متناقصة من الدخل القومي الأمريكي. ويعمل سوء توزيع الدخل على تعميق الأزمة الأمريكية حيث يؤثر ذلك سلباً على الطلب الكلي من جهة ، كما يدفع مؤسسات الائتمان إلى الإفراط في الإقراض العقاري دون مراعاة لأدنى المعايير السليمة للجدارة الائتمانية للمقترضين والوقوف على مدى قدرتهم على سداد الديون. وفي هذا يقول أ.د/ أحمد السيد النجار "أن هذا خطأ تكرر تاريخياً وانتهى في كل مرة على الأرجح بعجز المقترضين عن السداد وانكسار حلقة تمويل الطلب الزائف وسقوط بعض مؤسسات التمويل والشركات العقارية وتهديد النظام المالي والاقتصادي بأسره بالركود العميق".

- ولقد لعب الفساد السياسي وكذلك الفساد الإداري دوراً مهماً في الأزمة المالية الحالية وهو ترجمه لسياسة التراخي والترهل التي سادت خلال الفترة الماضية. ومن أمثلة ذلك: -
١- الفساد والتجاوزات والمخالفات التي أدت إلى إفلاس إحدى أكبر الشركات الأمريكية وهى شركة Enron للطاقة . إذ كانت هذه شركة الممول الرئيسي للحملة الائتمانية للرئيس بوش الصغير.

٢- الفساد الذي ساد البورصة الأمريكية في نهاية ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مما أدى إلى خلق مشكلة وانهيار العديد من شركات الاقتصاد الجديد Dot.com (٢) .

٣- الفساد الذي صحب حالات الغش والاحتيال والكذب الذي مارسته مؤسسات التصنيف والترتيب العالمية الشهيرة Credit rating agencies مثل Standard and Poors حيث تعطي درجات مثل AAA ، BBB .. الخ، وهو جعل البنوك تقبل على إقراض

(١) رمزي زكى ، الحلقة الثالثة عشر بعنوان " كيف واجه الاقتصاد الأمريكي جذور أزمته " من حلقاته حول " مأزق النظام الرأسمالي " الأهرام الاقتصادي من أكتوبر ١٩٨٢ - مارس ١٩٨٣ .

(٢) أ.د/ أحمد النجار ، ٢٠٠٨

العديد من الشركات تحت وهم ملاءتها المالية. ويعود الكذب في ذلك إلى أن هذه المؤسسات إنما تتقاضى أتعابها وأجورها أساساً من الشركات التي تضع لها التصنيف أو الترتيب. وأدى هذا إلى خلق ما يعرف بالقروض الاحتيالية dodgiest loans⁽¹⁾ وكما حدث هذا مع "أنرون" حدث مع "فريدي ماك وفاني ماي" إذ لم يقبل موظفو الحكومة الذين كانوا يتلقون ملايين الدولارات كتبرعات أن يكبحوا جماحها. هذا رغم وجود قانون لا يسمح للبنوك أن تقدم قروضاً غير جيدة⁽²⁾. مما يسمح بظهور المحتالين والغشاشين في السوق المالية. ولعله مما زاد من خطورة هذا الوضع اتساع نطاق عملها على مستوى العالم مستغلة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات I.T وخلق ما أطلق عليه "توماس فريدمان" القطيع الإلكتروني في ١٨٠ دولة⁽³⁾.

- ان البنوك سواء أكانت بنوك استثمار أو بنوك تجارية في الولايات المتحدة هي مؤسسات خاصة تتنافس فيما بينها في السوق لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ومن ثم فإنها كمؤسسات اقتصادية تستهدف تحقيق الربح تتبع استراتيجيات وسياسات عديدة للوصول إلى أكبر عدد من العملاء. ويؤدي هذا التنافس المحموم إلى دفع البنوك إلى تجاهل ما تفرضه قواعد الإقراض المصرفي السليم والطبيعية من ضرورة مراعاة الحيطة والاحتراز وتحقيق التوازن الدقيق بين المخاطرة والربح. بل أكثر من هذا اتجهت بعض البنوك - خاصة الكبيرة - إلى مقاومة كل محاولة من أجل تنظيم وضبط أعمالها ويدعمها في ذلك:-

١- الوفرة المالية التي تتدفق إليها من الخارج والرغبة في تعظيم الفائدة من هذه الأموال

٢- تراخي قواعد الإشراف والمراقبة التي تطبقها السلطات النقدية في الولايات المتحدة.

٣- قوة العلاقة بين الكثير من البنوك العملاقة ورجال الحكم في هذا البلد ولعل هذا يظهر في تمويل الحملات الانتخابية - كما رأينا سابقاً من جهة ، وأن دوائر الحكم في البلدان الرأسمالية كثيراً ما تتميز هذه البنوك كأداة لتنفيذ سياساتها ليس فقط في داخل الولايات المتحدة ، بل وفي كثير من الأحيان خارجها.

٤- الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والخصخصة بصفة عامة في الاقتصاد الأمريكي والبريطاني ومنهما انتقل بسرعة إلى معظم دول العالم. وهو ما يعبر عن التحرر من القيود

(1) J.Pethokoukis The Economic oct 9th, 2008

(2) Fraudy & Phony

(3) محمود عبدالفضيل "المنظمات الاقتصادية الفاعلة على ساحة الاقتصاد العالمي" مرجع سابق: ٣١٢

والعراقيل التي ترى البنوك أنها مثبطة لنشاطها والتي تعتبر من وجهة نظرها - معرقله لأدائها مما يقلل من دورها وأرباحها بل وأنها قد تضعها في موقف تنافسي اقل مقارنة بمثيلتها من البنوك التي تعمل في دول رأسمالية أخرى أكثر تحرراً. فالحقيقة أنه وفقاً P.Wellons, 1987, 53

“High Finance and high Politics are now closely interdependent”⁽¹⁾

٥- ولعل التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي الداخلي للبنوك لنرى أن ضعف وترهل هذا الهيكل وكيفية اتخاذ القرار فيه وجمع المعلومات والبيانات وتحصيلها والذي أسهم في حدوث أزمة البنوك الدولية في أغسطس ١٩٨٢ ، يسهم مرة أخرى في حدوث الأزمة المالية الحالية. إذ أن كبار الصيارفة في البنوك اندفعوا إلى الإقراض الداخلي بصفة عامة والإقراض عالي المخاطرة من جهة أخرى مدفوعين بالرغبة في تضخيم أرقام أعمالهم وذلك لزيادة المقابل المادي لهم والذي تجاوز عشرات الملايين من الدولارات في العام لبعضهم أو لترقية صغار الموظفين الذين يجمعون البيانات ويحلونها ويقدمونها للإدارات العليا بعد ذلك⁽²⁾.

٦- ولعله مما عمق المشكلة بالنسبة للبنوك هو تركز الإقراض المصرفي في أيدي عدد قليل من البنوك وازداد هذا التركيز في الثمانينات من القرن الماضي لدرجة أنه سيطر أكبر خمسة بنوك على ١٣% من سوق الإقراض الأمريكي و ٢٧% في اليابان وحوالي ٤٠% - ٦٥% في دول متقدمة مثل فرنسا ، إنجلترا وأسبانيا وكذا وهو وضع يشبه الحال في بعض الدول النامية⁽³⁾.

- والواقع أن الأزمة المالية العالمية الحالية كان لها بوادر عديدة كان يمكن للسلطات النقدية - ان أرادت - ان تكتشفها وتواجهها أو أن تجهزها في مهدها والتعامل معها على نحو علمي ومنهجي سليم إلا أن هذا لم يحدث. فالحقيقة شهد الاقتصاد الأمريكي العديد من التطورات لتي كان يمكن توقع انفجار أزمة ، لا مفر بسببها- كما أوضحنا في مظاهر الأزمة في بداية هذا الجزء- إذ :-

١- تزايد معدل الانكشاف المالي للعقارات بشكل كبير.

٢- تزايد معدل الاستدانة المالية بشكل غير عادي.

(1) السيد أحمد عبد الخالق "البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية" مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٩

(2) للمزيد أنظر: السيد أحمد عبد الخالق ١٩٨٩: ٦٦ - ٨٣

(3) A. Giron & E. Correa global Financial Market:

Financial deregulation and Crises. International Social Science journal. June 1999.

٣- تدهور دائرة الائتمان حيث فشل الكثير من المقترضين وأصحاب الرهن العقاري عن السداد.

٤- تم تجاهل قواعد العمل المصرفي السليم.

٥- ازدياد معدلات القروض برهونات عقارية يتم توزيعها مرة أخرى تستخدم كضمان للاقتراض وهكذا استكملت حلقات دائرة ائتمان خبيثة لا تقضى على أرض صلبة ففرض يضمنه قرض يضمنه رهن وكأنها قروض فى الهواء الطلق أو تقف على رمال متحركة.

وفقاً لنظرية Minsky أن استمرار التدهور فى معايير الائتمان لابد وأن ينتهي بأزمة تنفجر على أثرها الفقاعات ويعقبه تدهور اقتصادي (١).

- ولقد لعبت الابتكارات المالية دوراً مؤثراً فى الأزمة وذلك تحت تأثير الاعتقاد أن السوق المالية الجيدة هى سوق ابتكاريه بطبيعتها وأن المزيد من الابتكار يدعم التنظيم والتقدم التكنولوجي ومن ثم يعطى الأفراد إمكانية الحصول على الائتمان ببسر. لذا يرى أنصار وجهة النظر هذه أنه يجب إعطاء الحافز للسوق المالية لكى تظل تبتكر وينبغي عدم العمل بقوة فى الاتجاه المضاد لقوى السوق وان كان الابتكار لا يتعارض مع وضع ضوابط تكفل:

- خفض التعارض فى المصالح بين مقدمي الخدمات المالية.

- توفير الشفافية والمحاسبية.

- توفير حوافز صحيحة تعتمد على قوى السوق (٢).

ولعل من أهم صور الابتكارات المالية، السندات ذات الفائدة المتغيرة التى ابتكرتها المصارف بعد أزمة المديونية العالمية فى أغسطس ١٩٨٢ والتى شجعت البنوك على إقراض الدول النامية، المشتقات المالية Financial Derivatives التى نمت بطريقة غير طبيعية وتمرهلة وبلغت قيمتها فى السوق الأمريكية عشرات التريليونات من الدولارات مما يسهم فى ظهور الاقتصاد الرمزى، كما رأينا سابقاً.

ولقد أفقدت هذه المشتقات السلطات فى الدول المختلفة سيطرتها على السوق المالية، فضلاً عن اتسامها بالتعقيد من جهة ثانية ولخطورتها من جهة ثالثة، حيث أصبح المدخرين والمقترضين معاً يتاجرون بكل أنواع المخاطر المالية. ويقدر بنك التسويات الدولية أن القيمة الوهمية للعقود العالمية فى نهاية ٢٠٠٧ حوالي ٦٠٠ تريليون دولار بعد أن كانت ٧٥ تريليون قبل عشر سنوات فقط. ولقد حققت المشتقات نموها استجابة للحوافز التى قدمتها

(١) للمزيد أنظر تقريرى بنك التسويات الدولية السابق الإشارة إليهما.

(٢) R. Jevine "Pragmatic Perspectives on rethinking financial Regulation".

الحكومات للسوق المالية ونظراً لأنها تساعد على الالتفاف حول القواعد المالية مثل قاعدة كفاية رأسمال البنك ومقاصة الديون. ومن أشهر الأمثلة أن مشكلة المجموعة الدولية الأمريكية العاملة في مجال التأمين المعروفة AIG كانت بسبب مغامراتها الطائشة Escapades في سوق المشتقات المالية ومن ثم كلفت الفيدرالي "١٥٣" مليار دولار بقصد الإنقاذ^(١).

لذلك لا غرابة أن يصف الرئيس الفرنسي جاك شيراك المضاربة المالية العالمية بسبب المشتقات وغيرها بأنها "وباء الایدز في الاقتصاد العالمي" ويصفها البعض الآخر بأنها "أسلحة دمار شامل للسوق المالية". ويأتى الرئيس الأمريكي جورج بوش الذى يؤمن بالحرية المطلقة ليقول لمجموعة من الجمهوريين فى يوليو ٢٠٠٨ أن

"Wall Street needed sober up and wean itself from all these fancy financial instruments"^(٢)

وإذا كانت الابتكارات المالية يرى البعض أنها مفيدة لتخصيص الموارد، إلا أنها تصحبها مخاطر عديدة تتعلق بتقييم المخاطر، تحديد من يتحمل المخاطر بصفة نهائية وما اذا كان يستطيع ذلك، قد لا يستطيع المشرعون مراقبة المخاطر، فى النظام المالى من جهة أو يعجزون عن تطوير التشريع بما يتفق وما تشهده السوق نفسها من ابتكارات مالية^(٣).

ولعله من الابتكارات المالية التى كان لها إسهام مباشر فى الأزمة الحالية هو انتشار توريق المديونيات والقروض. إذ أن هذه العملية فضلاً عن أنها تخلق أصولاً وهمية تستند إلى قروض ثم تستخدم هذه الأصول إلى للاقتراض مرة أخرى وهكذا تتراكم فقاعات انشطارية فى الهواء لتنفجر عند محاولة الاقتراب منها هذا من جهة. ومن جهة ثانية تؤدي هذه العملية إلى خلق ما يعرف بـ Originate and Distribute model أى توزيع المخاطر ومن ثم نقل الحافز لدى المقترضين لأن يهتموا بمدى الجدارة الائتمانية للمقترضين حيث يتم نقل المخاطرة إلى آخرين قد يكونون أقل قدرة على تحملها أو حتى فهمها بل أكثر من هذا يحصل كل من اشترك فى خلق الدين ونقله وتقييمه على أتعابه فى كل مرحلة حتى نهاية الخط^(٤).

- وإذا أضفنا إلى العامل السابق المشكلة المتعلقة بضبابية ونقص المعلومات فى السوق النقدية والمالية وانعدام الشفافية مما يخلق ما يعرف بـ Adverse Selection حيث يتم منح القروض لأشخاص غير معروفين أو لا يتوافر بشأنهم معلومات حول جدارتهم

The Economic Oct 19th 2008⁽¹⁾

The Economic Oct 9th 2008⁽²⁾

World Economic Forum Global Risk Network Report 2008⁽³⁾

Nouriel Roubini "Financial Stability and Reform: Supervision and Regulation of⁽⁴⁾
Financial System in a World of Financial Globalization: World Economic Forum
2008

الائتمانية، أو ما يعرف بـ Moral Hazard حيث ينغمس المقترضون فى أنشطة غير مشروعة أو غير أخلاقية أو غير مثمرة ومن ثم يعجزون عن السداد دون أن يكون فى مكنه المقرضين متابعتهم أو مراقبتهم أو حتى السلطات المالية فى الدولة هذا من جانب . ومن جانب آخر، يوجد قصور فى الجانب التنظيمي بالنسبة للمراقبة والإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية Non-bank financial institutions إذ تلعب هذه المؤسسات مثل بيوت السمسرة، صناديق التحوط، الصناديق النقدية.....الخ دوراً مهماً فى السوق المالية وتؤثر فى حجم السيولة من جهة، كما أنها تكون عرضة للمخاطر التى تتعرض لها البنوك ومن ثم فان مشاكلها تؤثر على السوق المالية والاقتصاد شأن المصارف ولعل انهيار Bear Stearns أوضح مثال على ذلك (١) .

- العولمة المالية، إذ مع الترويج للعولمة الاقتصادية على نحو متزايد والعمل على تكامل الأسواق المالية مع بعضها أصبحت توجد سوق عالمية تعمل ٢٤ ساعة يومياً من أقصى كوكب الأرض إلى أقصاه ومن ثم أصبح بمقدور مؤسسات المال أن تعمل ليل نهار وتنتقل مئات المليارات من الدولارات يوميا . ويعود ذلك إلى عدة عوامل يأتى على رأسها التقدم التكنولوجى أو ما يطلق عليه Lester thurrow ما يعرف بـ technological deregulations ويرى الكاتب أن هذا التطور التكنولوجى يعمل دون الخضوع لأى قواعد فى نقل الأموال من مكان لآخر ومن دولة لأخرى . فإذا تدخلت دولة وفرضت قيوداً على سوقها المالية محاولة تنظيمها فإن رأس المال سيتحركها بسرعة شديدة إلى أسواق الدول الأخرى وهذا ما حدث حينما حاولت اليابان أن تجرم التجارة فى بعض المشتقات المعقدة التى تعتمد على السوق اليابانية ، فتم نقل النشاط إلى بورصة سنغافورة ، والواقع أن هذا التطور وإن كان يزيد من صعوبة تحكم الدولة فى أسواقها المالية فإنه يزيد من خطورة المسألة إذ يؤدى إلى انهيار الأسواق العالمية سوياً مما يعقد من عملية الإصلاح . وفى هذا يقول ثارو :

Very large , electronically connected global markets do not change the probabilities of having financial bubbles , but they do make them potentially bigger and they do link national markets together so that markets are more apt to crash together . p.223 (٢) .

(١) للمزيد أنظر Ferarics. Mishkin; Op.cit,1999

(٢) للمزيد أنظر :

ومما يزيد من خطورة العامل السابق الافتقار إلى التعاون الدولي وهو ما يعد مطلباً حيوياً لتجنب السباق نحو القاع وفي النهاية يخسر الجميع⁽¹⁾.

- ويذكر البعض السياسة النقدية كسبب غير مباشر للأزمة المالية الحالية حيث لجأ البنك الاحتياطي الفيدرالي - رغبة منه في محاربة الكساد الذي مر به الاقتصاد الأمريكي في أوائل هذه الألفية - إلى خفض معدل الفائدة على الدولار من ٦,٥% في نوفمبر ٢٠٠٠ إلى ١% في يوليو ٢٠٠٣ وأستمر هذا المعدل الخفيض لمدة عام . وأدى هذا الإنخفاض الكبير بالإضافة إلى سياسة الحكومة الأمريكية المتمثلة في تشجيع امتلاك المنازل " منزل لكل أمريكي " الطلب على المنازل حيث ازداد عدد الوحدات المباعة بنسبة ٤٠% خلال الفترة من يناير ٢٠٠٢ إلى يناير ٢٠٠٦ وازداد سعرها بنفس النسبة تقريبا . ولقد شجع ذلك ملايين الأمريكيين على الاقتراض لبناء ملايين المنازل بسبب ارتفاع الأثمان وتحقيق الأرباح وصار هذا القطاع يتضخم ويكبر . وقام الملاك للمنازل ببيعها في ظل ارتفاع الأسعار وتحقيق أرباح كبيرة أيضا وزاد الطلب الاستهلاك وانتعش الاقتصاد وحقق نموا جيدا . ولقد ساعد على ذلك إنشاء الحكومة لسوق أوراق مالية وظفت في نقل المخاطر ممن بدء القرض إلى نهاية الخط وهو مشتري الورقة المالية لدرجة أن رهونات حققت نموا بمعدل ١٢% خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ وتضخم السوق مما زاد التوقعات بانفجارها وهو ما يعرف بـ A Boom bust cycle وهو ما أطلق عليه البعض تسونامي السوق العقارية أو ما أطلق عليها البعض الأخر ظاهرة " التزاوج والتكاثر المالي " .

والواقع أن الخطر من التطورات السابق ذكرها كان واضحا للأفق حتى للحكومة الأمريكية ذاتها حيث أن الهيئة التشريعية المختصة بالمراجعة والتقييم والتحرى ذكرت على وجه اليقين أن هناك عيوباً في نظام الإشراف على السوق المالية وأدائها ومع ذلك لم تتحرك السلطات النقدية في الولايات المتحدة لمدة تزيد عن ١٥ سنة ، ويرجع هذا التقصير في نظر البعض إلى السيد Alan Greenspan رئيس البنك الفيدرالي لمدة عشرين عاماً من ١٩٨٧ - ٢٠٠٦ والذي كان يعارض فرض الرقابة والتنظيم regulation زاعماً باستمرار أن المخاطر في السوق المالية ستتنتظم وتضبط نفسها بنفسها على نحو أفضل من تدخل الحكومة⁽²⁾. ولعل هذا الرأي هو تكرار لمنطق النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وحتى اجماع واشنطن ، أي يكشف عن أيديولوجية تعكس الأصولية الرأسمالية الأمريكية والاعتقاد العميق - الخاطيء - في

(1) للمزيد أنظر الورقة الممتازة لـ N.Raubim,2008 , op.cit

(2) للمزيد أنظر :

سحر قوى السوق . هذا الاعتقاد يتعارض ليس فقط مع الواقع ، بل مع التجربة التاريخية نفسها والذي أكدها Walton Bagehot منذ أكثر من قرن من أن Money does not control itself⁽¹⁾.

وأمام إصدار رئيس البنك الفيدرالي رغم التحذيرات التي ملأت المجالات المتخصصة وحتى الصحف اليومية فى الولايات المتحدة فضلا عن هيئات حكومية مثل :

The Government Accountability office . The Commodity Futures Trading Commissions

بأنه ستحدث أزمة فى السوق المالية الأمريكية بسبب نقص الشفافية وعدم التدخل استقال رئيس اللجنة الأخيرة . ويأتى السيد Greenspan ليعترف بعد حدوث الأزمة قائلا :

Those of us that took for granted that the self interest of credit institutions was enough to protect their shareholders are in shock .

ولقد كان - يعلق الكاتب - موقف جرينسبان الراض للتدخل والتنظيم بسبب

ideological reasons ليس إلا .

وتعود السلطات النقدية الأمريكية مرة أخرى لرفع سعر الفائدة من ١,١٣% فى ٢٠٠٣ إلى ٥,٠٢% فى ٢٠٠٧ تحت تأثير لزيادة الكبيرة فى الدين العام الذى بلغ ٧٢,٥% من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى بعد أن كان ٥٨% فى عام ٢٠٠٠ حيث لعبت حرب العراق دورا مهما فى ذلك . وأدى هذا الأمر إلى زيادة تكلفة الرهونات بسبب ارتفاع سعر الفائدة من جهة وبسبب ظهور الرهونات ذات العائد المتغير variable rate mortgages وعجز أسر كثيرة عن السداد وتوالت أحداث الانهيارات بعد ذلك فى الشركات المالية والبنوك الأمريكية⁽²⁾.

ونخلص مما سبق أن الاقتصاد الأمريكى والسياسة الاقتصادية الأمريكية ومنها السياسة المالية كانت تعمل خلال الفترة الماضية تحت تأثير العقيدة المذهبية والأيدولوجية لمدرسة العرض وإجماع واشنطن بالإيمان المطلق بقوى السوق وقدرته على خلق الآليات التى تمكنه من أن يصحح نفسه بنفسه على نحو أفضل من تدخل الدولة وفى هذا يرى " سابا " السبب الرئيسى للأزمة :

" يعود إلى الفقه الاقتصادى المنحاز ضد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وبالتالي هيمنة الأسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب شبه

(1) مذكور فى :

E.Abdel-khalek " Public Finance " mansoura university 2009

(2) SELA , op.cit

للمزيد أنظر : ألياس سابا ، فبراير ٢٠٠٩ ، 2008 ، Z.M.Beddoes

كامل لرقابة وآليات الضبطية الحكومية والذاتية أيضا " . ويشبه نفس الكاتب ذلك بأنه سلوك شبه لاهونى حول السوق رغم ما شهدته الأسواق من هوس مالى أو رأسمالية الكازينو وفقا لتعبير جون م كينز .ولكن يرى هؤلاء أن تدخل الأخيرة يعوق التوازن ويفسد عمل السوق ومن ثم فإن السوق قادر على التكيف مع أزماته واحتوائها طالما يعمل بحرية مطلقة . ولعل هذا هو ما أثبت الواقع العملى أكثر من مرة على مدار تجارب عديدة فشله وعدم صحته وأن هناك حاجة لدور أكثر فعالية وواقعية وتوازنا للدولة فى إدارة الاقتصاد بشكل مستمر وليس فقط عند حدوث الأزمات .

رابعا : تصور مستقبلى لدور الدولة فى الاقتصاد :

لعل دور الدولة فى الاقتصاد من أكثر الموضوعات التى أثارت وتثير الكثير من الجدل على مختلف المستويات الفكرية والسياسية والعلمية . بل أن هذا الجدل يشغل مساحة كبيرة فى وسائل الإعلام بمختلف أنواعها . ولعل هذا يعود إلى أهمية الدور الذى لعبته الدولة فى بناء المجتمعات وتحقيق التقدم والتنمية من جهة ، ومن جهة نظرا للتغير المستمر فى هذا الدور فى مراحل زمنية معينة مع تغير الظروف والأحوال الاقتصادية المختلفة ، ومن جهة ثالثة ، قد تفقد الدولة نفسها عملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى ، وهو ما قد يختلف من دولة لأخرى فى إطار ما يعرف بالاستدعاء الزمانى والاستدعاء المكانى للأمم والدول .

لذا تطور الفكر الاقتصادى أيضا فيما يتعلق بدور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع وتراوح هذا الفكر بين المناداة بالتدخل مع الحفاظ على السوق كما هو الحال بالنسبة للتجاربيين ، إلى التدخل والإحلال محل السوق كلية كما هو الحال فى النظم التى كانت تعرف بالاشتراكية ثم تظهر الأفكار الاقتصادية التى تدعم النظم الاقتصادية المختلفة . وفى المقابل تطور الفكر الاقتصادى الذى ينادى بضرورة تراجع دور الدولة وإحلال القطاع الخاص وقوى السوق محلها بدءا من الفكر الكلاسيكى ، النيوكلاسيكى ، الكلاسيك المعاصرين أو النقديين ، مدرسة العرض وأخيرا اجماع واشنطن فى ١٩٨٩ .

ولعل المشكلة فى الفكر الإنسانى ومنه الفكر الاقتصادى أن كل فريق - مع اختلاف فى التعليل بين أعضائه - يرى أن فكره هو الأوفق وهو الأكثر جدوى ونفعا من غيره لذا أطبقت الكثير من هذه الأفكار بالطابع الأيدلوجي لتترقى لتشكل مذهباً لأصحابه .

إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل أن الكثير من هذه الأفكار تحولت إلى سياسات وبرامج عمل فى مراحل تاريخية معينة مما أثر على مصائر الشعوب ومصالحها فى الوقت الذى أدى فيه هذا التعصب إلى حجب الرؤية وربما التخطيط فى معالجة المشاكل ومواجهتها بل ربما تؤدى بعض السياسات المبنية على أفكار أيدلوجية إلى خلق المشاكل بنفسها .

وفى هذا الإطار نعتقد أنه يجب :

- ألا تقع الدول والحكومات وحتى الاقتصاديين والمحدثين أسرى لأفكار ومعتقدات ورثتها عن مرحلة ماضية أو انحدرت إليها من دولة أو دول أخرى أو اقتصاديين سابقين . إذ كما قال كينز يجب ألا نكون :

“ Slaves of the theories of defunct economists ”

- يجب أن تكون الدولة متوازنة فى رسم سياستها تراعى دائما المصلحة القومية العليا والتمسك المجتمعى فى إطار تفهم وعدم تجاهل مصالح الدول الأخرى والاقتصاد العالمى خاصة فى ظل العولمة الاقتصادية والمالية التى يعيشها العالم الآن .

- لابد من التأكيد على أنه لا يمكن لاقتصاد أن ينمو دون الدولة القوية وهذا ما أكدته التجارب التاريخية لكل دول العالم وعلى رأسها الدول الرأسمالية المتقدمة الآن . إذا كما يقول كل من Stiglitz and Atkinson أنه من المستحيل تصور الاقتصاد الحر فى ظل غياب الدولة ليصبح the non-government economy حيث أن الدولة هى جزء من النظام الاقتصادى مهما اختلف الأنظمة الاقتصادية ، هذا من جانب . كما أنه علينا الإقرار بأن وجود السوق ودعمه ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب على الدولة بما لديها من سلطات وقدرات تنظيميه ومالية ... الخ ، أن تدعم أداء السوق فى جو من المنافسة الحرة الهادفة إلى تحقيق المصلحة المجتمعية فى إطار من التشريعات والنظم القانونية القوية والمطبقة لتحقيق مصالح الجميع .

- لابد من إتباع الدولة لمنهج برجماتيك Pragmatic وليس دوجماتيك Dogmatic يؤمن بأن التزاوج الرسمى الواقعى بين قوى الطلب وقوى العرض ضرورة ليعمل الاقتصاد بكفاءة ، دون إعطاء أهمية لجانب الطلب فقط وإهمال جانب العرض أو العكس وهو النهج الذى سار عليه الاقتصاديون فى معظمهم منذ آدم سميث ونظريته العمل فى القيمة . فالحقيقة أنه لا قيمة لإنتاج دون طلب قوى وفعال يبرره ويشجع المنتجين على الاستمرار بل والتطوير ، ولا قيمة لطلب دون أن يقابله عرض ووفره فى الانتاج تزال العقبات من طريقه أى أن كلاهما حيوى وضرورى للأخر ♦ . ومن ثم فإن دور الدولة يعد ضرورة أساسية عند حدوث الاختلال بين الطرفين وعليها أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لتشجيع الانتاج أو تشجيع الاستهلاك وخلق التوازن بين التدفقات من الجانبين لتتداخل تروس عمل الاقتصاد مع بعضها على نحو مثمر ، وأن تتولد من ثم عقيدة جديدة هى عقيدة " التزاوج بين الدولة والسوق

♦ لعله من المفيد هنا قراءة أفكار المدرسة التقليدية والمدرسة الكينزية .

والعرض والطلب ، وأن يكون البحث دائما فى الجانبين سويا وليس فى تنمية أو تقوية أحدهما مع إهمال الآخر .

- الدولة صاحبة السيادة ينبغى أن تمارس دورها التشريعى بوضع التشريعات التى تكفل تحقيق مصلحة المجتمع وأعضائه من منتجين ومستهلكين وتلزم الكافة باتباعها وفى إطار هذا الفهم ينبغى أن تعمل الدولة على تعزيز السوق لأن تحل محله أو العكس .
- يلزم أن نؤمن أن مغذى دور الدولة يعتمد على مدى فعاليته وقوته وليس محدد حجمها فقط . ليس على الدولة أن تمارس دورها التشريعى والرقابى على أساس من كفالة الحرية التى تعتمد على المسئولية والمحاسبية - مرة أخرى - فى إطار النظام القانونى والشرعى السائد .

ومن كل ما نقوم وفى ضوء الأزمة المالية العالمية وأسبابها كما رأينا سابقا يلزم :
- أن تضطلع الدولة بدورها - على النحو السابق - من خلال إرساء العقيدة السابقة التى وفقا لها تتدخل لوضع القواعد والتشريعات التى تكفل سلامة العمل فى السوق المالية بما يحقق مصلحة جميع الأطراف والتنمية الاقتصادية فى النهاية . لأنه ثبت أن الميل كل الميل إلى جانب دون آخر مثلما حدث الميل نحو الإيمان بحرية السوق المطلقة واستبعاد دور الدولة قد يؤدى إلى تدمير السوق وتفويضه كما نسمع الشعارات والصيحات الآن . لذا ومرة أخرى فالبرجماتية تحل محل الدوجماتية ويكون للدولة دور أصيل فى الاقتصاد تؤديه بشكل دائم ومعترف به بصفة مستمرة بحيث لا يقتصر تدخلها عند حدوث الأزمات فقط . هذا الدور يعنى :

- أن تكون الدولة والقائمين عليها متفهمين لهذه الفلسفة والنظرة لا تسودهم روح الأنانية وسيطرة الأصولية المذهبية فى هذا الإتجاه أو ذلك .

- أن تعمل الدولة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية كجزء من دورها الأصيل وذلك فى حالة حدوث خلل إجتماعى بين الفقراء والأثرياء ، بين المنتجين والمستهلكين ، المدخرين والمستثمرين وأن أقتضى الأمر التدخل المباشر فى الاقتصاد من خلال إنتاج أو توفير السلع والخدمات . ولقد ثبت أن سوء توزيع الدخل أحد المسائل التى عمقت من الأزمة المالية الأخيرة ، بل قاوم الفقراء تدخل الدولة لإنقاذ الأثرياء كما يعتقدون .

- أن يتسم أداء الدولة بالشفافية طالما أن المصلحة العامة هى المسيطر عليها ومن ثم عليها أن توفر المعلومات لكل المواطنين وتفتح المجتمع أكثر وأن تعلى من قيم الكفاءة والجودة والنأى بنفسها عن المحاباه والمحسوبية .

- وفى إطار الفهم العميق لآليات العمل الدولى هناك حاجة للتنسيق والتعاون بين الدول على أساس من احترام مصالح وحقوق الشعوب المختلفة مع مراعاة مالها من خصوصية الاقتصاد ، الانتاج ، الاستهلاك ، القيم والعادات والتقاليد .

وهو ما يوجب إعادة النظر فى نظام العولمة ونمذجه العالم بنموذج واحد يتجاهل الخصوصيات السابقة وهو ما ثبت باليقين صعوبته ، بل أنه أدى إلى خلق مشاكل كادت تعصف باقتصادات ومجتمعات نامية عديدة ، فالتعاون والتبادل المتبادل والمتساند مع مراعاة المصالح القومية للأمم والشعوب واحترام حقوق ومصالح الدول الأخرى ينبغى أن يسود العالم.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١ . أحمد النجار:

الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج
الاشتراكي . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية السن الثامنة عشرة -
العدد ١٩٤ - ديسمبر ٢٠٠٨ .

٢ . السيد أحمد عبد الخالق:

"البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية"

مكتبة الجلاء بالمنصورة سنة ١٩٨٩ .

٣ . إلياس سابا:

"الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها"

المستقبل العربي، العدد ٣٦٠ السنة ٣١ فبراير ٢٠٠٩ .

٤ . دانييل أرنولد:

" تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين ،

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٢

٥ . رمزي زكي:

"فكر الأزمة"

مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧

٦. سامي عفيفي حاتم:

"الدور الحكومي المناسب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ في ظل آليات نظام اقتصاد والسوق الحديث - المؤتمر السنوي الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية "مصر وتحديات القرن ٢١" خلال الفترة من ١٠-١٢ مايو ١٩٩٩ بمقر الجامعة في عين حلوان مدرج ٨.

٧. محمود عبد الفضيل، على ليلة ومصطفى علوي:

"المنظمات الاقتصادية الفاعلة على ساحة الاقتصاد العالمي" على ليلة مرجع سابق ، بدون .

٨. محمود عبد الفضيل :

"العولمة كمدخل لفهم النظام العالمي المعاصر - طبيعتها ومتغيراتها ومشاكلها" في كتاب الجامعة العربية المفتوحة.
"قضايا ومشكلات عالمية معاصرة" إعداد: د. على ليلة.

٩. البنك الدولي:

تقرير التنمية في العالم - نيويورك ١٩٩٧.

1. Beddoes, Z.M. the economist Oct. 19th 2008
2. Davidson, P.
“What is wrong with the Washington consensus and what should we do about it”. Paper presented at conference on “reforming the reforms- what next for Latin America “ Rio De Janeiro, July 25, 2003.
3. Giron, A. & G. Correa.
“Global financial markets: Financial deregulation and crises”.
International social science Journal June 1999.
4. Jomo. K.S
“Economic reform for whom? Beyond the Washington consensus”
Post- autistic Economic review. Issue no.35, 5 December 2005-
article 2.
5. Kose- A, E. Prasad, K., Rogoff & S. Wei. Finance & Development,
IMF , March 2007.
6. Kvaal, E.
“The Role of the state in times of crisis”
WWW.bi.no/content/Article...3/2/2009
7. Levine, R.
Pragmatic perspectives on rethinking financial regulation.
8. Laeven. L. & F. Valencia

“Systemic Banking Crises: A new database”

1 MF working paper. WP/68/224. Oct.2008.

9. Pethokoukis, J

“Big governments big role in the credit crisis”

WWW.usnews.com

10. Prasetyantoko

“Unconventional views on Indonesian financial crisis: Minsky and regulation theory”.

Ecole Normal superieure letters et Sciences Humanizes, Lyon
France& Atma Jaya Catholic University.

11. Stiglitz, J

“The role of the state in financial markets”

WWW-wds.worldbank.ag/in3/2/2009

12. Studart, R

“The state, the markets and development financing”

CEPAL review 85. April 2005

13. Tanzi, V.

“The changing role of the state in the Economy:

A historical perspective 1 MF working paper/wp/97/114 Sep,1997.

14. Williamson, D.

“A short history of the Washington consensus”

Conference, Barcelona, September 24-25/2004.

15. Bis 77 Annual Report 2007
16. Bis April- August 2008
17. Bradford, C.I: ‘ Beyond the Washington Consensus: “Searching for a new vision of growth and Equity in Latin America”’.
Center for Strategic and International Studies.
18. The Economist, Oct 9th,2008.
19. Washington Post:
Roots of the financial crisis – the role of government policy
8/1/2009.
20. World Economic Forum
Global risks 2008, January.